

إذاء المتضاد الحاد المستمر في وثيره العنف في مواجهة التحركات الشعبية المطالبة بالحربيات والتغيير السياسي في عدد من بلدان الإقليم، تجدد منظمة الصحة العالمية تأكيدها لكافة الأطراف بأن الحق في الصحة هو حق إنساني أصيل وأساسي، لا يجوز، حسب دستور المنظمة وسائر القوانين والأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية، المساس به أو المتناقص منه أياً كانت المظروف والملابسات.

وتدعو المنظمة جميع الدول الأعضاء للالتزام بتعهداتها في تأمين ممارسة الحق في الصحة، ولاسيماً ما أثناء الحروب والنزاعات والمصراعات المسلحة، نظراً لما تحمله هذه الأحداث من تهديدات مباشرة وغير مباشرة لحياة وسلامة الأفراد والمجتمعات، سواء بسقوط القتلى والجرحى والمصابين، أو نزوح السكان وضرار المهددين وتعطيل عمل العاملين الصحيين، أو من خلال النقص الحاد في أئمّة مؤسسات الصحة والحياة مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية، بما في ذلك عرقولة وصول الخدمات الإسعافية إلى محاجبيها. ويتطّلب الوضع الراهن في دول الإقليم التي تجري فيها أمثل هذه التحركات الشعبية، تعزيز خدمات الرعاية الصحية وإتاحتها لجميع المتضررين، واتخاذ تدابير الحدّ الفوري من تداعيات النزاع المسلح، وبالتالي وقف التزيف اليومي والحد من الازدياد المضطرب في أعداد المصابين من ضحايا النزاعات.

ويوالي المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، إرسال الإمدادات الطبية للبلدان التي تشهد قلاقل شديدة وسقوط المقتلى والجرحى. وتشمل الإمدادات التي أرسلت حتى الآن أدوية ومواد إسعافية ومعدات ومستلزمات جراحية تكفي مئات الآلاف من الأفراد، كما تمت دعوة شركاء المنظمة في مجال التنمية الصحية لتوفير فرق طبية ميدانية ساندتها المنظمة لتعزيز أداء المأطّر الوطنيّ الطبي في البلدان المتأثرة بتداعيات الاحتجاجات الشعبية الراهنة.

كما تراقب المنظمة بقلق بالغ تراجعاً مؤشرات عدد من برامج الصحة الوقائيّة، ومنها خدمات التحصين والتمثيع ضد الأمراض المطفلة المقاتلة في عدد من هذه البلدان، مما يهدّد بتفشي هذه الأمراض، وعودة أمراض أخرى سبق التخلص منها، إلى جانب نقص الخدمات المقدمة للمصابين بالأمراض المزمنة، وإهمال الصحة النفسية التي تتفاقم مشكلات أمراضها خلال المصراعات المسلحة من جراء المصدمات والترويع.

ويهيب المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بكافة الأطراف من حكومات، ومؤسسات مجتمع مدني، مهما اختلفت انتماءاتهم السياسيّة، تغلب المصلحة الوطنيّة والإقليميّة، والعمل على تأمين واتاحة الخدمات الصحية لجميع الناس دون نظر لانتماءات حزبية أو دينية أو عرقية؛ سواء منها الخدمات الإسعافية العاجلة أو التدخلات المنفذة للأرواح، أو خدمات التحصين والرعاية المقدمة للألم والمطفل وأولئك الذين يعانون من الأمراض المزمنة، وتوفير ممرات آمنة للوصول إلى المستشفيات وسائر المرافق الصحية، إلى جانب حماية العاملين الصحيين من أطباء وممرضين وإخصائيي المختبرات في كافة مواقعهم.

كما يدعو المكتب الإقليمي الشركاء المعنيين في المنظمات الدوليّة والمؤسّسات الإقليميّة إلى مضايضة جهود الإغاثة والوصول بها إلى المنكوبين في أسرع وقت ممكن للحدّ من المخسائر البشرية وتفادي المزيد من الضحايا، واحترام حق الأبرياء في الحماية والمكرامة الإنسانية.

Wednesday 10th of April 2024 05:00:35 PM